

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهورية مصر العربية

رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

ملاحق للجرية الرسمية

الثمن ٣ جنيهات

السنة
١٨٩ هـ

الصادر فى يوم الأحد ٢٦ المحرم سنة ١٤٣٧
الموافق (٨ نوفمبر سنة ٢٠١٥)

العدد ٢٥٢
(تابع)



وزارة المالية

قرار رقم ٥١٥ لسنة ٢٠١٥

وزير المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛
وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٧ بإعادة تنظيم وزارة المالية
والمصالح التابعة لها ؛
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تشكل مجموعة عمل لمراجعة السياسات المرتبطة بإدارة الدين العام ومتابعة أدائه
بشكل دورى ، وإقرار استراتيجية الدين العام متوسطة الأجل ، برئاسة مساعد أول وزير المالية

للسياسات الاقتصادية والمالية ، وعضوية كل من :

- مساعد أول وزير المالية لشئون الخزنة .
- مساعد وزير المالية للسياسات المالية الكلية .
- رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية .
- رئيس قطاع الموازنة العامة للدولة .
- رئيس قطاع موازنات الهيئات والوحدات الاقتصادية .
- رئيس قطاع مكتب الوزير .
- رئيس قطاع الحسابات الختامية .
- رئيس قطاع التمويل .
- رئيس وحدة إدارة الدين العام .

وتجتمع مجموعة العمل يوم الأحد الثانى من كل شهر لاستعراض التطورات
الجارية بشأن إدارة الدين العام ، وترفع تقريرها لوزير المالية ، متضمنًا التوصيات اللازمة ،
وما اتخذته من إجراءات تنفيذية بشأن رفع كفاءة إدارة محفظة الدين العام طبقًا للمؤشرات
الاقتصادية والمالية ، وظروف الأسواق المحلية والخارجية .
وفى حالة غياب رئيسها يحل محله أحد الأعضاء بحسب ترتيب القرار .

(المادة الثانية)

يكون لمجموعة العمل المنصوص عليها بالمادة الأولى من هذا القرار أمانة فنية
برئاسة رئيس وحدة إدارة الدين العام بمكتب وزير المالية ، تتولى إعداد العرض الشهرى
والتحضير للاجتماعات وكل ما يرتبط بأعمال مجموعة العمل وما يمكنها
من أعمال شئونها .

(المادة الثالثة)

تتولى وحدة إدارة الدين العام إعداد استراتيجية لإدارة الدين العام متوسطة الأجل
لمدة ثلاث سنوات ، وعرضها على مجموعة العمل لمناقشتها لإجراء التعديلات اللازمة عليها
وإقرارها ورفعها للعرض على وزير المالية لاعتمادها قبل النشر .
على أن تتضمن الاستراتيجية على وجه الخصوص ، أهداف ونطاق استراتيجية
إدارة الدين العام متوسطة الأجل بهدف رفع كفاءة إدارة محفظة الدين العام على ضوء
المعطيات الداخلية والخارجية ، المالية والاقتصادية ، والاحتياجات التمويلية
الفعلية لسد عجز الموازنة العامة وخدمة الدين ، وتحديد مصادر التمويل ، وغير ذلك
من الاعتبارات الحاكمة .

(المادة الرابعة)

يكلف قطاع مكتب الوزير بنشر الاستراتيجية المشار إليها بعد اعتمادها من وزير المالية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية ، والتنويه عن ذلك على صفحات التواصل الاجتماعى الخاصة بالوزارة .

كما يجوز طباعة عدد مناسب منها فى شكل كتيبات للتوزيع .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة - كل فيما يخصه - تنفيذه .

صدر فى ٢٠١٥/١١/٨

وزير المالية

هانى قدرى دميان

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / عماد فوزى فرج محمد

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٥

٢٥٣٠٨ س ٢٠١٥ - ١٥٠٨